الاول هو الاصل والمنشأ للثاني اختار الشارح في هذا الطريق في الجواب
فليتأمل   حكي عن عمرو بن عبد الله قالت المعتزلة انه تعالى اراد من العباد
ايمانهم رغبة واختيارا لا اجبارا ولا اضطرارا فلا نقص ولا مغلوبية في عدم وقوع
ذلك كالملك اذا اراد من القوم ان يدخلوا داره رغبة فلم يدخلوا وليس بشيء
اذ عدم وقوع هذا المراد نوع نقص ومغلوبية ولا اقل من الشناعة وقيل
لا يبعد ان من الارادة الغير المجبرة الا الرضا وهو مذهب اهل السنة وهو كلام خال
عن التحصيل اذ الرضا عندهم هو الارادة مطلقا وعندنا هو الارادة
مع ترك الاعتراض او نفس ترك الاعتراض فانه قد يجامع تعلق الارادة
وقد لا يجامعه ثم تخلف المراد عن تعلق الارادة نقص عندنا فلا يجوز في حقه تعالى
وللعباد افعال اختيارية اعلم ان المؤثر في فعل العبد اما قدرة
الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير
لقدرته وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب واضطرار
وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب الفلاسفة
والمروي عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثرا في اصل الفعل
وهذا مذهب الاستاد او على ان تؤثر قدرة العبد في وصفه بان يجعله

موصوفا بمثل كونه طاعة ومعصية وهو مذهب القاضي والمقصود هاهنا ان
للعبد فعلا ينسب الى قدرته سواء كان جزء المؤثر كما هو مذهب الاستاد او مؤثرا
محضا كما هو مذهب الاشعري ويجب ان يعلم جميع افعال الحيوانات على هذا
التفصيل من المذاهب لان بعض الادلة لا يجري الا في المكلف فلذلك خص العباد
بالذكر   لصحة تكليفهم ببطلان تكليف الجماد بالضرورة واما قوله ولترتب
استحقاق الثواب ففيه نظر مر ذكره وقد يرد ايضا على الجبرية بعدم فائدة التكليف
ولا يرد هذا على الاشعري لجواز ان يكون داعيا لاختيار الفعل   فان قيل
بعد تعميم ارادة الله تعالى هذا بيان العجز وعدم التمكن بالنسبة الى كل ممكن وما سبق
من قوله فان قيل فيكون الكافر مجبورا الخ بيان بالنسبة الى الموجودات فقط
وقد فصل في السؤال والجواب هاهنا ما لم يفصل هناك   فيجاب والا
لجاز انقلاب علمه تعالى جهلا وتخلف المراد عن ارادته وهكذا الحال في الامتناع
وانت خبير بان الاعدام الازلية ليس بالارادة لان اثر الارادة حادث
فتعميم الارادة محل بحث ولذا ورد في الحديث المرفوع ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن والاظهر ان يقال ان تعلقت الارادة بالوجود يجب والا يمتنع
لانها علة الوجود وعدم العلة علة العدم هذا والمعتزلة ما جوزوا التخلف

Copyright © King Saud University